NRC
NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL

مستقبل في الميزان

كيف يؤثر النزاع القائم في سوريا على احتياجات واهتمامات وتطلعات الشباب في منطقة الشرق الأوسط

موجز تنفيذي

أجرى المجلس النرويجي للاجئين، بالتعاون مع مؤسسة الملك حسين للبحوث ومؤسسة الهلال الأزرق الدولية للإغاثة والتنمية، دراسة في كل من الأردن ولبنان وتركيا وإقليم كردستان العراق من أجل تعزيز المعرفة فيما يتعلق بالاحتياجات والتطلعات والتحديات التي يواجهها النازحون داخليًا وشباب المجتمع المحلي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا.

لقد أكدت الدراسة أن جيلًا كاملًا من الشباب في منطقة الشرق الأوسط من سوريا والدول المضيفة للاجئين يفقدون الأمل في المستقبل. فهم يعيشون في ظل ظروف غير آمنة ويعانون من الفقر الشديد، وهذا يخلق أمامهم العديد من العوائق التي تحول دون حصولهم على فرص تعليمية واقتصادية. كما أن فرصهم في الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والمدنية محدودة جدًا مما يتسبب بشعورهم بالضعف والإحباط. إن العنصر البشري لهذا الجيل، والذي يعد أحد أهم دعائم مستقبل المنطقة، معرض لخطر الضياع.

ويواجه الشباب اللاجئون من سوريا أكبر التحديات، حيث أجبر مئات الآلاف على العيش دون وثائق قانونية سارية المفعول كتأشيرات الإقامة أو تصاريح العمل، مما يؤثر وبشكل مباشر على حريتهم في التنقل والوصول إلى الخدمات والأعمال. ومع ذلك، فإن الضغوط الهائلة المفروضة على موارد البلدان المضيفة للاجئين تعني أن شباب المجتمع المحلي يكافحون أيضًا. وفي حين أن بعض الصعوبات التي يواجهونها تسبق النزاعات الراهنة، فقد أثر تدفق أعداد كبيرة من الوافدين الجدد إلى مجتمعاتهم على حياة هؤلاء الشباب وزاد من مخاوفهم بشأن المستقبل. وقد تسببت هذه التحديات بالاستياء من اللاجئين و/أو النازحين داخليًا، الأمر الذي يهدد التماسك الاجتماعي واستقرار المجتمع وأمنه وازدهاره على حد سواء.

وبفعل القيود المتعددة التي يواجهونها في مجالات حياتهم كافة، عادة ما يشعر كل من الشباب اللاجئين والشباب في المجتمعات المضيفة بنوع من اليأس والانفصال. وحيث أن لكل بلد خصوصياته، وجدت الدراسة التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين أن معظم الشباب السوريين اللاجئين الذين تمت مقابلتهم يفكرون في الرحيل بسبب المضايقات، وافتقارهم إلى الإقامة الدائمة، وقلة فرص التعليم والعمل. وغالبًا ما يتقاسم شباب المجتمع المحلي مخاوف مماثلة، فقد كانت عبارات مثل «ليس هنالك مستقبل لنا» و «لقد فقد الأمل كله» مواضيع مشتركة بين اللاجئين الشباب في كل البلدان التي شملتها الدراسة. فقلة الفرص المتاحة أمام الشباب دفعت الكثير منهم للسعي وراء المال من أجل السفر إلى أوروبا رغم المخاطر الهائلة.

ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن عدم وجود طرق مجدية معتمدة للوصول إلى بلدان خارج منطقة الشرق الأوسط يعني تحول العديدين إلى مهربين. وهذا يكلف مبالغ طائلة من الأموال، وفي بعض الأحيان أرواح الناس. وقد سجل ما يزيد عن مليون وافد إلى أوروبا عن طريق البحر وحده في عام ٢٠١٥، من بينهم ٥٣٪ مواطنون سوريون أغلبهم من الشباب.[١]

وعلى الرغم من التصوير السلبي للشباب على أنهم مصدر للمتاعب، فقد وجد المجلس النرويجي للاجئين أن الشباب في الشرق الأوسط، كغيرهم في أنحاء العالم، يرغبون وبشدة في تحقيق إمكانياتهم والمساهمة في مجتمعاتهم. ومثل العديد من الشباب الذين قابلهم المجلس النرويجي للاجئين، قالت لاجئة في الأردن تبلغ سبعة عشر عامًا من العمر: «حلمي هو العودة إلى سوريا وإعادة بناء محافظتي». كما ذكر آخرون وببساطة أنهم يريدون المساعدة وبأي طريقة ممكنة، على سبيل المثال، من خلال التطوع بوقتهم ومهاراتهم.

إن كنا نريد تجنب ضياع الجيل فعلينا تقديم مزيد من الدعم إلى الشباب لتمكينهم من استعادة السيطرة على مستقبلهم، وليصبحوا أعضاء متعلمين ومنتجين وفاعلين في المجتمع. وهذا يتماشى مع توصيات إعلان عمان المتعلق بالشباب لعام ٢٠١٥ واعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ بشأن الشباب والسلام والأمن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، الذي يدعو إلى زيادة الاستثمار في الشباب وزيادة فرصهم للانخراط في العمليات الاجتماعية والسياسية.

ومن أجل المساعدة في التصدي للتحديات التي ألقي الضوء عليها من قبل الشباب أنفسهم في هذه الدراسة، وبغية دعمهم لإدراك إمكانياتهم، يتعين على حكومات الدول المجاورة لسوريا والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة في تقديم المساعدات الإنسانية أخذ التوصيات الرئيسية التالية بعين الاعتبار:

يجب على الحكومات الدولية المانحة القيام بما يلي:

لتحسين حماية الشباب:

- دعم وتمويل استراتيجيات شبابية وطنية شاملة تعالج مشكلة عدم التمكين عند الشباب وتشمل انخراطهم ومشاركتهم بشكل منتظم في العمليات الاجتماعية والسياسية.
- مناصرة ودعم البلدان المضيفة للاجئين لمراجعة وتعديل قوانين الدخول والتسجيل والإقامة للاجئين الشباب والنازحين داخلياً وأسرهم.
- التأكد من أن برامج الشباب الممولة كافة تتضمن تدابير وقائية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر باعتبارها هدفاً مركزياً في نظرية التغيير، وأنها تأخذ بعين الاعتبار كلاً من التمكين وإمكانية التوظيف والأنشطة الاقتصادية.

لزيادة فرص الحصول على التعليم والتعلم:

- دعم الحكومات المضيفة من أجل رفع مستوى استجابات وتمويل التعليم الرسمي، وخاصة للشباب، بما في ذلك شباب المجتمع المضيف المستضعفين حتى يتمكنوا من الحصول على فرص تعليم معتمدة للمرحلة الثانوية والجامعية كالتدريب المهني وتوفير منح دراسية للجامعات في البلدان المضيفة وخارجها.
- تقديم دعم لزيادة فرص التعليم العالي من خلال برامج التعليم عبر الانترنت برامج التعلم عن بعد.
- ضمان الدعم المستمر لفرص التعليم البديلة غير الرسمية إلى جانب تقديم المساعدة النفسية الاجتماعية إلى المراهقين والشباب الذين لم يتمكنوا من الحصول على تعليم رسمي.
- تقديم دعم فني ومالي للحكومات المضيفة من أجل إنشاء أنظمة تعليمية مرنة عالية الجودة تلبي احتياجات المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين على حد سواء.

لتعزيز الحصول على الفرص الاقتصادية:

- دعم الحكومات المضيفة لتسهيل الحصول على فرص التوظيف والفرص الاقتصادية بشكل عادل للذكور والإناث الشباب المحليين والنازحين.
- برامج تمويلية توفر فرصاً اقتصادية للشباب النازحين والمحليين على حد سواء، بما في ذلك المنح الأولية وتمويل المشاريع الصغيرة والتدريب الداخلي والتدريب المهني والتلمذة المهنية.

لتحسين المشاركة الاجتماعية/المدنية:

- الاعتراف بالسكان المحليين واللاجئين من الشباب على أنهم عوامل التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم، وإشراكهم في تحديد أولويات التمويل وتخطيط البرامج والتطوير وصنع القرار.
- تمويل البرامج التي تعزز القيادات الشابة (وخاصة للنساء) والمشاركة الاجتماعية والمدنية وتمكين الشباب، ولا سيما تلك البرامج التي تجمع الشباب المحليين والنازحين معاً كوسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي.

ينبغي على حكومات البلدان المضيفة للاجئين في الشرق الأوسط القيام بما يلي:

لتحسين حماية الشباب:

- وضع استراتيجيات شبابية وطنية شاملة تعالج مشكلة عدم التمكين عند الشباب، وتشمل انخراطهم ومشاركتهم بشكل منتظم في العمليات الاجتماعية والسياسية.
- مراجعة وتعديل قوانين الدخول والتسجيل والإقامة لضمان تمكين الشباب اللاجئين والنازحين داخلياً وأسرهم من الحصول على وثائق قانونية وتجديدها.
- مراجعة أو تخفيض أو إلغاء رسوم أو غرامات التسجيل والإقامة كجزء من إجراءات واضحة وثابتة للتقدم بطلبات التسجيل أو الإقامة أو تمديدها.
- وضع إجراءات أكثر مرونة تمكن الشباب اللاجئين والنازحين داخلياً، الذين بلغوا سن الرشد أثناء نزوحهم، من إثبات هويتهم عندما لا تتوافر لديهم بطاقات هوية رسمية ولا يتمكنون من الحصول على وثائق رسمية أصلية أو نسخ عنها. إضافة إلى إزالة الإجراءات العقابية في حال غياب هذه الوثائق.
- ضمان حصول الشباب وعائلاتهم على المساعدات والخدمات بغض النظر عن وضع الإقامة أو التسجيل.

لزيادة فرص الحصول على التعليم والتعلم:

- تشجيع ودعم الالتحاق بالمدارس الثانوية للاجئين والنازحين داخلياً والمراهقين المستضعفين في المجتمعات المضيفة.
- زيادة فرص التعليم العالي للاجئين والنازحين داخلياً والمراهقين المستضعفين والشباب في المجتمعات المضيفة، وذلك عن طريق إنشاء أماكن بأسعار معقولة أو الإعفاء من رسوم الطلبة الأجانب.
- التصدي لمشكلة ارتفاع أعداد المنقطعين عن الدراسة ما بعد المرحلة الابتدائية من خلال ضمان جودة وتنوع تعليم ما بعد المرحلة الابتدائية.

- خلق مسارات واضحة لكل مستويات التعليم الرسمي أو البديل للمراهقين والشباب الذين يتلقون حالياً تعليماً غير رسمي.
- وضع آليات مرنة تسمح للمراهقين والشباب بإثبات تعليمهم ومهاراتهم وتدريبهم المسبق دون وجود شهادات أصلية، وإزالة المتطلبات المرهقة للحصول على الوثائق والتي تخلق أيضاً مخاطر إضافية فيما يتعلق بالحماية.
- تدريب الهيئات التعليمية ووضع سياسات حماية ملائمة لكل مستوى من أجل التصدي للتحديات البارزة التي يواجهها الشباب النازحون واللاجئون، بما في ذلك تأثير النزوح على التطور المعرفي ومخاطر الحماية المتزايدة على الفتيات والفتيان كالعنف أو التحرش والمعاداة.
- معالجة مشاكل اللغة التي تشكل عائقاً أمام التعليم وذلك من خلال توفير دعم إضافي أو تعديل المتطلبات حيث تختلف لغة التعليم عن لغة الطالب الأصلية.

لتعزيز الحصول على الفرص الاقتصادية:

- مراجعة أطر العمل والإجراءات المتواجدة سابقاً بحيث تسهل الحصول على فرص التوظيف أو الفرص الاقتصادية بشكل عادل للذكور والإناث =من الشباب المحليين والنازحين على حد سواء. ويمكن أن تشمل هذه المراجعة النظر في المبادرات التي تشجع «السوريين الذين يعملون لصالح السوريين» بما في ذلك العاملين في المنظمات غير الحكومية.
- زيادة كمية ونوعية فرص التدريب المهني المرتبط بالسوق لكل من الشباب المحليين والنازحين بما في ذلك تهيئة ظروف مواتية لمساهمة العاملين في القطاع الخاص. وينبغي أن تتضمن هذه الفرص مهارات أساسية كالتوظيف، ومكونات تقنية. كما ينبغي إعطاء فرص متساوية للشباب الذكور والإناث على حد سواء.
- اتخاذ تدابير لتوفير الشباب العاملين الحماية الكافية من الاستغلال.

لتحسين المشاركة الاجتماعية/المدنية:

- إبداء أولويات الشباب ودعم مشاركتهم وصنعهم للقرار فيما يتعلق باستراتيجيات الاستجابة الوطنية والاستجابة للاجئين.

ينبغي على وكالات الإغاثة القيام بما يلي:
لتحسين حماية الشباب:

- المشاركة مع الحكومات الوطنية في وضع استراتيجيات شاملة تعترف بالشباب على أنهم عوامل التغير الإيجابي، وتعالج مشكلة عدم التمكين عند الشباب، وتزيد من مشاركة الشباب المنتظمة في العمليات الاجتماعية والسياسية.
- زيادة توفير المعلومات والخدمات القانونية المتعلقة بالوثائق المدنية للاجئين والنازحين الشباب وعائلاتهم.
- دعم المبادرات المجتمعية للتأثير بشكل إيجابي على العادات الاجتماعية للشبان والشابات فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس بما فيه الزواج المبكر.

لزيادة فرص الحصول على التعليم والتعلم:

- تسهيل فرص التعليم الرسمي أو غير الرسمي للشباب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمؤسسات التعليمية التي تديرها الحكومة، بما في ذلك التعليم المهني والتعليم العالي وفرص التعليم المعتمدة.
- تزويد الشباب المنقطعين عن الدراسة بسبل العودة إلى التعليم الرسمي من خلال توفير فرص تعليمية متنوعة تساعدهم على الاندماج مجدداً في التعليم الرسمي بما في ذلك تقديم المزيد من المهارات اللغوية.
- دعم اللاجئين والمراهقين المستضعفين في المجتمع المحلي من أجل الاستمرار في التعليم الرسمي من خلال برامج شاملة، ويتضمن ذلك الدعم الاقتصادي والتعليمي والنفسي والاجتماعي.
- توفير فرص للشباب من أجل تطوير المهارات الأساسية والمهارات المتعددة الإستخدام للمساعدة في التنمية الشخصية وتوفير فرص العمل.

لتعزيز الحصول على الفرص الاقتصادية:

- تعزيز وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية لكل من الشباب النازحين والمحليين في المجتمع والاستفادة من مهارات وخبرة الشباب اللاجئين والنازحين في برامج الإغاثة.
- التأكد من أن المشاريع التي توفر الفرص الاقتصادية تعمل أيضاً على بناء مهارات الشباب في مجال العمل، وأنها تتماشى مع المعايير الدولية للشمول والمساواة بين الجنسين ونبذ العنف ومبدأ عدم إلحاق الضرر.

لتحسين المشاركة الاجتماعية/المدنية:

- إعطاء الأولوية لبرامج الشباب التي توفر تنمية شخصية ومجتمعية شاملة، وتعزز العمل التطوعي والمبادرات التي يقودها الشباب، وفرص القيادة الأخرى وخاصة للشابات.
- استخدام برامج مجتمعية لإنشاء روابط وصل بين الشباب النازحين وشباب المجتمع المحلي لزيادة التماسك والمرونة الاجتماعية.
- دعم وتعزيز المبادرات الشبابية والأنشطة المجتمعية القائمة حيثما وجدت بدلاً من إنشاء مبادرات وأنشطة جديدة مماثلة.

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، «استجابة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في حالات الطوارئ – منطقة البحر الأبيض المتوسط»، متاح عبر الانترنت من خلال: http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php، آخر تحديث بتاريخ ٢٩ مارس/آذار ٢٠١٦.

مستقبل غير واضح

كيف يؤثر النزاع القائم في سوريا على احتياجات واهتمامات وتطلعات الشباب في منطقة الشرق الأوسط

نبذة عن المجلس النرويجي

المجلس النرويجي للاجئين منظمة مستقلة، إنسانية، غير ربحية وغير حكومية تقدم مساعدات وحماية وحلول دائمة للاجئين والنازحين في جميع أرجاء العالم

#Future4Youth

NRC
NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL

NRC Middle East

@NRC_MiddleEast